



خلال منتدى «التعليم في دول مجلس التعاون» بجامعة قطر.. د. الدرهم:

توجيه مخرجات النظام التعليمي وفق احتياجات المجتمع



تكريم فيصل بن قاسم آل ثاني

بالإخص في مجالات الرياضيات والعلوم والقراءة، وبالرغم من الجهود التي تبذل والمبادرات التي ترصد والمشاريع التي تنفذ إلا أن نتائج هذه التطبيقات لا تزال تشير إلى تواضع مستوى طلابنا.

واختتمت حديثها بالتأكيد على الحاجة إلى وقفة تراجع فيها برامج التطوير التعليمي في ضوء رؤية مشتركة على مستوى دول المجلس، تحتاج إلى مزيد من التنسيق، تحتاج

إلى أن تخطى بحدودنا الوطنية، وأن تعمل معاً لتطوير تعليم يتناسب مع مجتمعنا ويبيح احتياجاتنا، إلى خطط أكثر حذراً تستهدف تجويد التعليم وتسهيل الأجيال اللاحقة للارتقاء بمجتمعاتهم والمشاركة بفعالية في خطط التنمية.

ويهدف المنتدى إلى نشر المعرفة الخاصة بالممارسات التعليمية المتميزة في دول الخليج وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة فيما يتعلق بتطوير التعليم، والتعرف على المبادرات التربوية الخليجية التي تستهدف تحسين جودة التعليم في منطقة الخليج، وإتاحة الفرصة

للمهنيين والمختصين والممارسين في مجال تطبيق المبادرات التعليمية لمواجهة التحديات التعليمية المختلفة؛ بالإضافة إلى تسهيل تسويق التعاون بين التربويين على مستوى مؤسسات التعليم في المنطقة بجالات التطوير المهني والبحث التربوي وتطوير استراتيجيات التعليم كما يشجع المشاركات الطلابية البحثية من مؤسسات التعليم العالي والعام، وقد شارك المركز الوطني للتطوير التربوي التابع لجامعة قطر بعرض ورشة تدريبية حول عدد من الممارسات التدريسية الناجحة.

القائمة على السياسة العامة التي رسمتها قيادتنا الحكيمة وعلى رأسها حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى. وعبر عن أمله في أن تكون هذه المبادرة عامل تشجيع وتحفيز للفئات التربوية بشكل عام وأن تدفع بطلاننا وأساتدتنا للمشاركة في المسابقة باتجاه الفؤن والتفوق.

أولويات التنمية

وفي كلمتها بالمناسبة قالت الدكتورة حصة صادق عميد كلية التربية بجامعة قطر إن النهوض بالتعليم في طبيعة أولويات التنمية في دول الخليج، إدراكاً منها بأن التعليم هو مفتاح لمهارات الإبداع وحل المشكلات ويتعاظم دور التعليم في ظل الأوضاع الحالية التي تشهدها المنطقة من اضطرابات سياسية وثقافية واقتصادية وتحولات اجتماعية

وقد شهدت معظم دول الخليج خلال العشرين عاماً الماضية مبادرات عديدة لإصلاح التعليم. وشهدت السياسات التربوية تحولا نحو تطوير كفاءات ومهارات الطلاب عوضاً عن التركيز التقليدي على نقل المعرفة. وتضمنت هذه الإصلاحات تطوير مهارات البحث والابتكار والتفكير الناقد، وتطبيق العلوم في الحياة العامة، وذلك ضمن جهودها للتحويل نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. كما تزايد الاهتمام بالتقنيات التربوية المحلية والإقليمية والعالمية، والاعتماد على نتائج هذه التقنيات لتطوير السياسات التربوية والقرارات التعليمية. وأكدت أن النتائج الأولية لهذه التقنيات صاعدة، حيث أشارت إلى افتقار طلابنا للعديد من المهارات؛



د. حسن الدرهم

إطلاق جائزة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني للبحث التربوي

فيصل بن قاسم: القطاع الخاص يعكس الرغبة في نشر الوعي العلمي

د. حصة صادق: النهوض بالتعليم في طبيعة أولويات التنمية في الخليج

وقال إن مساهمة جائزته في هذا الجهد جاءت انطلاقاً من إيمانه بأن القطاع الخاص في المجال التربوي والبحث العلمي لا بد له من أن يساهم مساهمة فعالة بهذا الصدد.

وأوضح أن القطاع الخاص يعكس رغبة المجتمعات في المساهمة مع القطاعات الحكومية والعامة في نشر الوعي العلمي والتربوي. وقال إنه يتقدم

بمشروع جائزة فيصل بن قاسم بن فيصل آل ثاني للبحث التربوي، وهي موجهة لفئة الطلاب والمعلمين والقادة التربويين والأكاديميين، تتعلقا إلى مشاركتهم في مسابقة الجائزة بهدف الارتقاء بجودة التعليم، وإعداد أجيال تتسم بالمبادرة والإنتاج المبدع. وأشار إلى أن الهدف من هذه الجائزة هو تحفيز الطلبة والمعلمين والأكاديميين على الشروع باختيار البحوث وإنجازها بما يتوافق والمسيرة العلمية والتربوية لمؤسساتنا العامة والخاصة والأقليمي والعالمي.



ت كبار الحضور خلال افتتاح المنتدى

الحوحة - الشرق

أكد الدكتور حسن راشد الدرهم رئيس جامعة قطر أن تكامل التعليم العام والعالي يعني توحيد وتناسق الخطط، والاستثمار الفعال لموازنة التعليم، والاستثمار الأمثل في الطاقات البشرية، وتوجيه مخرجات النظام التعليمي وفق حاجات الطلاب واحتياجات المجتمع. جاء ذلك خلال تنظيم كلية التربية بجامعة قطر أمس منتدى «التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي» إبداعات وتطلعات تربوية». شارك في المنتدى عدد من الخبراء والباحثين والأكاديميين التربويين من كليات ومعاهد التربية بدول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك مديرو المدارس والممارسون المهنيون من وزارات التعليم والمراكز التعليمية المختلفة بدول المجلس. وتضمن المنتدى مشاركات من 37 من الخبراء والأكاديميين والمعلمين وطلبة الدراسات العليا من الدول التالية: قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، مملكة البحرين، وسلطنة عمان. حيث غلقت موضوعات التجارب الناجحة في مجال بناء القدرات. وقد أقيم المنتدى بحضور سعادة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني رئيس مجلس أمناء، مؤسسة فيصل بلا حدود، والدكتور حسن راشد الدرهم رئيس جامعة قطر، حيث تم إطلاق جائزة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني للبحث التربوي.

كما استضاف المنتدى في جلسته الأولى الدكتور خليفة السويدي الخبير التربوي من دولة الإمارات العربية المتحدة، وصاحب برنامج «خطوة». وتناقش المنتدى الخبرات المتميزة في مجال تطوير السياسات التربوية، واستراتيجيات التعليم المتكاملة لتطوير أداء المعلمين والمعلمين، تطبيقات تربوية عملية ناجحة لنتائج البحوث التربوية.

خطوة وائدة

وفي كلمته بالمناسبة قال الدكتور حسن الدرهم رئيس جامعة قطر إن هذا المنتدى التربوي الخليجي يشكل خطوة رائدة نحو تعزيز جهود التنسيق بين الأنظمة التعليمية في دول مجلس التعاون واتاحة الفرص لها لتبادل الخبرات الناجحة وتكوين شراكات مهنية متميزة. وأضاف الدكتور الدرهم أن المتابع للشأن التربوي يلاحظ أن دول المجلس بذلت جهوداً جبارة في السنوات الأخيرة لتطوير التعليم العام والعالي، وذلك ضمن سعيها الدؤوب لتنمية الإنسان وترقية المجتمع الخليجي.

وقال إن مبادرات التطوير والإصلاح أخذت أشكالاً وصيغاً عديدة، نجح بعضها ولم يحقق البعض الآخر الطموحات المتوقعة. فمثل بعضها الآخر، وهو أمر طبيعي في دولنا التي تسعى لتطوير النموذج التربوي الخاص بها والذي يتناسق مع طبيعة المجتمعات الخليجية ويستجيب لمتطلبات واحتياجات أبنائها.

وقد أورد الدكتور الدرهم في كلمته مقتطعات من خطاب سمو أمير البلاد المفدى الأخير في مجلس الشورى حيث قال سموه إن الحكومة لم تال جهداً في زيادة المخصص للإلتحاق على التعليم وتطويره، ولقد شكل الإلتحاق على التعليم ما نسبته 13.4 % من إجمالي الموازنة لهذا العام، وما يعادل 3.8 % من إجمالي الناتج المحلي، وسوف نعمل على الاستمرار في الإلتحاق على البحوث والتعليم والتوسع في نظام القاسم التعليمية، وبرامج الابتعاث والتدريب، وتحسين جودة العملية التعليمية، فالعليم هو قاطرة التقدم.

وأكد الدكتور الدرهم في كلمته أن من أهم القضايا الملحة التي ركزت عليها برامج الإصلاح والتطوير التربوي التكامل بين التعليم العام والجامعي، والذي كان ولا يزال تحدياً في معظم الأنظمة التعليمية في دول المجلس. وبالرغم من تعدد صيغ الإصلاح والتطوير، فإن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على استمرار الفجوة بين التعليم العام والتعليم الجامعي. ومن هذه المؤشرات زيادة نسب التسرب من التعليم الجامعي، زيادة عدد السنوات اللازمة للخروج، الحاجة إلى وجود البرامج التي تجسر الفجوة بين التعليم العام والعالي.

موضحاً أن عمليات التطوير التعليمي لن تجدي نفعاً ولا خدمة للمنظومة التربوية ما لم تكن هناك عمليات تطوير مترافقة تشمل النظامين العام والعالي وتحظى بدعم سياسي وموازنة قوية وخطة شاملة ومشاركة مجتمعية ورؤية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه عملية التطوير. كما تحتاج أيضاً إلى كفاءات بشرية قادرة على قيادة عمليات الإصلاح في النظامين.